صوت الشعب

اللسان المركزي لحزب العمال - سلسلة جديدة - العدد 14 - الخميس 1 فيفري 2024

جيلاني الهمامي:

حصيلة الثورة التونسية بعد 13 سنة: إلى ما قبل نقطة الصفر!

4 ‹

طبول الحرب تُدقّ بالمنطقة

"إنجاز" وهمي بخصوص المديونية:

الدّيْن العام في تونس: مخاطر تهدّد الاقتصاد الوطني

3 ‹

الأنظمة العربية وفلسطين:

الحقيقة عن التّواطؤ واللامبالاة

6 ‹

المنظومة الاستعمارية الجديدة:

إفريقيا... صراع القرن الـ21 بين القوى العظمى (الجزء الأول)

7 ‹

أخبار نقابية:

الاتحاد يحيي ذكرى 26 جانفي

نظم قسم التكوين النقابي يوم الجمعة 26 جانفي الجاري تظاهرة لإحياء ذكرى أحداث 26 جانفي 1978 حضرها عدد من النقابيين القدامى وإطارات من اتحاد الشغل. وقد ألقت السيدة سهام بوستة مسؤولة القسم كلمة في الافتتاح نيابة عن الأمين العام الذي اعتذر في آخر وقت عن الحضور بسبب المرض.

تضمن برنامج إحياء الذكرى ثلاث فقرات أساسية وهي عرض شهادات مسجلة والاستماع إلى شهادات من بعض الحاضرين ومداخلة للمؤرخ عبد اللطيف الحناشي ونقاش.

من ضمن الشهادات المسجلة استمع الحاضرون إلى شهادات سعيد قاقي كان أدلى بها أياما قليلة قبل وفاته، مع العلم أنّ سعيد قاقي كان كاتبا عاما للفرع الجامعي للبنوك بسوسة واعتقل ومورست عليه أشنع أشكال التعذيب وحين عرف البوليس أنّ حالته تعكرت حملوه إلى المستشفى وتوفي أياما قليلة بعد ذلك. كما استمعوا إلى شهادات مزالي ومحمد الصياح والطاهر بلخوجة والمحامي منصور الشفي ومحمد الصالح التومي.

وتداول على الكمة في شهادات حضورية كل من حسين العباسي وعبد المجيد الصحراوي وجنيدي عبد الجواد والهادي الغضباني والهاشمي بن فرج ومحمد لعروسي بن صالح. وقد سلط كل واحد منهم الضوء على جوانب من الأحداث بحسب موقعه النقابي آنذاك وتجربته الخاصة. ومن أهم هذه الشهادات تلك التي أدلى بها عبد المجيد الصحراوي وقد كان وقتها مسؤولا نقابيا في جهة سوسة ومن قطاع المعادن الذي لعب دورا مميزا في الإعداد للإضراب العام وفي نجاحه.

إثر ذلك قدم أستاذ التاريخ المعاصر عبد اللطيف الحناشي مداخلة حول الأسباب العميقة والمباشرة لأحداث 26 جانفي تعرض فيها بالتفصيل إلى كل التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أدت إلى تلك الأحداث الأليمة.

في الأخير أعطيت الكلمة لعدد من النقابيين (أغلبهم قدامى) قدموا وجهة نظرهم وأضافوا بعض المعطيات. لكن قلة قليلة منهم حاولت النظر إلى الأوضاع الحالية التي يمر بها اتحاد الشغل وعموم الحركة النقابية من زاوية دروس تلك الأحداث.

طبول الحرب تُدقّ بالمنطقة

يسود الإعتقاد على نطاق واسع بأنّ الجزء الشرقي من الوطن العربي والإقليم عموما يعيش منذ العملية البطولية الجريئة لطوفان الأقصى على الإمكانيات الكبيرة لانفجار برميل البارود ودخول المنطقة طورا متقدّما من الصراعات الواسعة والعدوانات الشاملة التي ينفّذها كالعادة جيش الاحتلال الصهيوني بمشاركة أمريكية وغربيّة.

فالمنطقة والإقليم لإعتبارات سياسية واقتصادية وثقافية مثّلا منذ عقودٍ مسرح ساحة قلقة ومضطربة من جهة لاستمرار الإستعمار الإستيطاني - العنصري للأراضي الفلسطينية، ومن جهة أخرى لنوازع قِوى الهيمنة الخارجية التّي تدير تأمين معارك نفوذها بأساليب مختلفة تجمع طورا بين أفظع وسائل البطش والحروب المكشوفة، وطورا بطرق خفيّة فيها إمّا تأجيج الخلافات بين دول المنطقة أو تحريك ملفات الأقليّات القومية وبعض العصبيّات المذهبيّة والدّينية.

وكما يقال فرمال المنطقة دوما ساخنة ومتحرّكة غير أنّها بعد هذا العدوان الهمجي على "غزّة" أضحت أكثر سخونة واضطرابا.

فمنسوب التوتّر بلغ مدايات غير مسبوقة وفتائل الأزمة تكاثرت واشتدّت تعقيداتها حتّى أنّ الكثير من متابعي الشأن القومي والإقليمي لايجدون أدنى حرجٍ في رسم سيناريوهات مستقبليّة جامعها المشترك دوّامة الصّراعات والحرب الشاملة.

فكل المؤشرات القادمة من ساحات دعم المقاومة في "غزّة" تؤكّد إصرار محور الإسناد على خوض معركته بتصميمٍ كبير وبنسق تصاعديٍّ يتغذّى من استمرار حرب الإبادة الجماعية التّي تمعن العصابات الصهيونية وشركاءها من دول الإجرام الأمريكي - الغربي في استكمال جميع فصولها دون أدنى إهتمامٍ، لا لمطالب شعوبها المنادية بوقف الحرب ولا لأبسط مبادئ القانون الدولي وقرارات هيئات وهياكل ما يعرف بالمنتظم الأممي.

"غزة" الصغيرة بمساحتها الجغرافية الكبيرة بمقاومتها الباسلة وشعبها الصّامد بعثرت جميع الأوراق وأدخلت ساحات كثيرة لميدان مواجهة العدو الصهيوني وشركاءه، تحت عنوان وحيد هو وقف العدوان الإجرامي على القطاع.

خرج لهيب نار "غزّة" منذ أيامه الأولى عن مجاله الضيّق إلى فضاء أرحب كانت بدايته الأولى يوم 8 أكتوبر عن طريق دخول "حزب الله" اللبناني ساحة الوغى ضمن قواعد اشتباكٍ مضبوطة، ولحقته فيما بعد فصائل المقاومة العراقية والقوات المسلّحة لليمن السعيد.

لقد شكّل "الجميع"، وفق إمكانياته وظروفه، محور إسناد فاعل للمقاومة الفلسطينية، والكّل يدير فعاليّات أنشطته وفق نسقّ تصاعدي وصل ذروته مع يمن الشّجعان في "باب المندب" و"البحر الأحمر"، وكذلك نجاح المقاومة العراقية مؤخّرا في اختراق تحصينات الدّفاعات الأمريكية وقتل 3 جنود أمريكان وجرح عدد كبير تجاوز 40 عنصرا.

فالمتأمّل في تطورات الأوضاع بالمنطقة يقف دون عناءٍ كبير على بدايات تحوّلٍ جذريٍّ في مسار هذه التوترات ينذر أوّلا باتّساع المواجهات خصوصا بالجنوب اللبناني واليمن وكذلك العراق وسوريا، وثانيا بتحوّل الوجود الأمريكي (جند، قواعد، مصالح) إلى أهداف مباشرة لسلاح المقاومة.

إنّ تدحرج الأمور نحو حرب إقليمية طاحنة أقرب من أيّ وقت مضى بالنّظر لاستمرار التقتيل الهمجي في القطاع وإمعان الولايات المتحدة الأمريكية وبعض القوى الغربيّة ليس فقط في الدّعم غير المشروط لتلك المجازر، وإنّما الإنخراط المباشر في التدمير وتنظيم العدوانات على شعوب المنطقة مثلما حدث ويحدث مع "صنعاء" أو بالعراق وسوريا.

في ذات الوقت هناك معطيات قويّة تدفع إلى بقاء تلك المواجهات، رغم حدّتها، ضمن قواعدها المضبوطة بما يحُول دون انفلاتها وتدحرجها بالنظر للتّكاليف الجسيمة التّي لا يقدر أيّ طرف على تحمّل أعباءها.

راسلوا "صوت الشعب"
البريد الالكتروني: sawt.echa3b@gmail.com

حسين الرحيلي

الدّيْن العام في تونس: مخاطر تهدّد الاقتصاد الوطني

كثر في المدة الأخيرة الحديث عن أن تونس استطاعت أن تسدّد الديون المناطة بعهدتها لسنة 2023، بل ذهب بعض "خبراء السلطة " ومناصريها إلى حدّ القول أن هذا إنجاز غير مسبوق للبلاد التونسية. وهو ادّعاء لا أساس له من الصحة، لأن تونس كانت ولازالت تلميذ نجيب جدا في مجال سداد الديون منذ 1958 إلى الآن. وبالتالي فليست سابقة أن تلتزم البلاد بسداد ديونها. لكن السؤال المحوري والذي وجب على الكلّ طرحه: خلاص الديون على حساب ماذا؟ وعلى حساب من؟ ذلك أن الدَّين العام للبلاد أصبح عِبئا ثقيلا على الوطن والمواطنين، بل أصبح أحد أهم المخاطر التي تهدّد الاقتصاد الوطني على الأقل خلال الثلاث سنوات القادمة.

الدَّين العام: أحد أهم المخاطر

صدر تقرير مؤتمر دافوس لسنة 2024 والمتعلق بتونس، والذي تم إعداده بالتعاون والتنسيق مع المعهد العربي لرؤساء المؤسسات، وكان هذا التقرير متطابقا إلى حدٍّ كبير مع كل المعطيات التي تشخص واقع الاقتصاد التونسي. إذ حدّد التقرير خمس مخاطر تهدد الاقتصاد الوطني والتي تتمحور حول:

1. التباطؤ الاقتصادي والانكماش
2. **الدَّين العام**
3. الشح المائي
4. هشاشة الدولة
5. التضخّم

ولعل ترتيب الدّين العام في المرتبة الثانية من المخاطر في هذا التقرير ليس اعتباطيا، ذلك أن تراكم الديون والهرولة إلى التداين الداخلي والخارجي لتعبئة موارد ميزانية الدولة لا يمكن أن ينجرّ عنه إلا تضخم الدين العمومي الذي وصل وفق الأرقام الرسمية لوزارة المالية إلى مستوى 83 % من الناتج المحلي الخام. وهي نسبة ديْن مرتفعة بالمقارنة مع واقع اقتصادي متدهور وتعطّل شبه كلّي لمحركات الإنتاج الأساسية، إضافة إلى تواصل الجفاف ممّا أثّر بشكل كبير على القطاع الفلاحي، الذي يمثّل أحد أهمّ المحرّكات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

إلا أنّ هذه النسبة لا تتطابق والمعايير الدولية للدين العمومي، ذلك أن وزارة المالية لا تعتبر ديون المؤسسات العمومية وديون العائلات (قروض السّكن والسيارات والقروض الشخصية). إذ تمثل ديون المؤسسات العمومية بضمان الدولة حوالي 11 مليار دينار، كما تمثل قروض العائلات حوالي 25 مليار دينار، وطبقا للمعايير الدولية في احتساب الدّين العمومي فإنه وجب إدراج هذه الديون. وبذلك فإن النسبة الحقيقية للدّين العمومي التونسي إلى حدود سنة 2023 تساوي أو تفوق 100 % من الناتج المحلي الخام.

ورغم ارتفاع مستوى المديونية العمومية أواخر سنة 2023، فإن ميزانية 2024 واصلت في تعميق مستوى الدّين العمومي من خلال برمجة اقتراض حوالي 28.18 مليار دينار أي ما يمثّل 37 % من ميزانية الدولة لسنة 2024. ومن المبرمج اقتراض حوالي 11.7 مليار دينار من السّوق المحلية، ممّا سيتسبّب مرة أخرى في شحّ السّيولة وإخراج البنوك الوطنية من مهامها الأصلية في تمويل الاقتصاد والاستثمار إلى مجرّد بنوك لإقراض الحكومة. أما الاقتراض الخارجي فهو في مستوى 16.44 مليار دينار، منها 10 مليار مجهولة المصدر. **فلماذا إذا التطبيل والتهليل الذي قام به بعض الخبراء في أننا أنجزنا ميزانية ولأول مرّة دون اللّجوء لصندوق النقد الدولي، وبالتالي ميزانية التعويل على الذات. فأي ذات عوّلنا عليها وميزانية 2024 بها 37 % اقتراض.** كما أن الاقتراض المحلي أو الخارجي سيكون ومثلما حصل في السنوات الأخيرة بنسب مرتفعة تقترب من 10 % وسيبلغ مستوى خلاص الدّين لسنة 2024 **حوالي 17.86 مليار دينار وهو أكبر مبلغ لخلاص الديون في تاريخ الدولة التونسية منذ 1958.**

لكن خلاص الدين سواء لسنة 2024 أو للسنة المنقضية كان وسيكون على حساب قوت المواطن وخدماته وصحّته ووسائل نقله، إذ سدّدنا ديون تونس كاملة لسنة 2023 على حساب التقليص من استيراد الحبوب والأعلاف والسكّر والقهوة والزيوت النباتية والأدوية الأساسية لصحة المواطنين. كما أن خلاص الديون لسنة 2023 قد اِلْتهم النسبة الأكبر من تحويلات عمّالنا بالخارج من عائدات القطاع السياحي، هذه العائدات التي كان من المفروض استغلالها في المشاريع التنموية والخدماتية وتحسين قيمة العُملة المحلية وحمايتها من الانزلاق. لذلك فليس إنجازا أن نسدّد ديونا على حساب الحاجيات الأساسية للمواطن.

تداعيات المديونية على الاقتصاد الوطني

تمثل المديونية أحد أهم المخاطر التي تهدد الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال استنزاف الموارد المحلية والثروة المُنتَجة كل سنة لخلاص أصل الدَّين وفوائده. وبالتالي فإن الدولة بهذا التمشّي لا تجد المال للتنمية والاستثمار العمومي في مجال الخدمات العامة: من نقل وتعليم وصحة وتوفير المواد الأساسية بالشكل الكافي، الذي يجعل المواطنين يشعرون بالأمان الغذائي في بلادهم. كما أن مستوى المديونية أفقد الدولة القدرة على القيام بأدوارها كقاطرة للتنمية، ومن جهة أخرى تم إهمال القطاع الفلاحي ممّا تسبب في تراجع حادٍّ للإنتاج الزراعي وما تبعه من ارتفاع جنوني لأسعار المواد الفلاحية الأساسية. وتعمّقت البيروقراطية وهيمنة الإدارة التي أصبحت اللاعب الأساسي في تحديد سياسات البلاد عِوض الأحزاب السياسية.

كما أننا دخلنا خلال الثماني سنوات الأخيرة في حلقة التداين، أي أننا نقترض لخلاص الديون، وهي المرحلة القُصوَوية للدّين العمومي لأي دولة. وهو ما جعل المديونية في تونس تتجاوز مرحلة الضرورة إلى إشكالية هيكليّة مزمنة لا يمكن تجاوزها: إلا **بالتوقف الفوري على خلاص الديون والاقتراض معا، والقيام بتدقيق شامل للديون، والانتقال إلى مرحلة جديدة قِوامها التّعويل على الموارد الذاتية بشكل فعليٍّ وليس مجرّد شعار يُخفي ورائه تداين مُجحف ومكلف ومقنّع.**

جيلاني الهمامي

حصيلة الثورة التونسية بعد 13 سنة:

إلى ما قبل نقطة الصفر!

"إنّ شعبا بأكمله كان يتصوّر أنه، عن طريق الثّورة، قد سرّع تطوره يجد نفسه فجأة يرجع القهقرى إلى عصر انقرض" كارل ماركس[1].

هل ثمة أبلغ مما قاله كارل ماركس منذ أكثر من قرن ونصف عن الثورة في فرنسا سنوات 1848 – 1951 إذا ما أردنا أن نطلق على ثورة 17 ديسمبر – 14 جانفي في تونس الوصف الذي يليق بها أو أن نقيّم حصيلتها بعد 13 سنة؟

عندما هبّ الشّعب التّونسي إلى الشّوارع شتاء 2010 – 2011 غضبا وسخطا على أوضاعه البائسة وعلى نظام الحكم كان له أمل لا يتزعزع في افتكاك حقوقه واستبدال تلك الأوضاع بحياة جديدة قوامها الحرية والكرامة والعدل. وازدادت قناعته هذه رسوخا يوم فرّ بن علي. فقد رأى الشعب في فراره تأكيدا على أنّ إرادته لا تُقهر وأنّ نضاله لم يذهب أدراج الرياح وأنّ الطريق نحو تحقيق أهدافه الكبرى قد بدت وقتها سالكة. ولم ينتظر وقتا طويلا ليدرك أنّ الأمر ليس كما يتصوّر وأنّ ما يصطلح عليه في عالم السياسة بـ"الثورة المضادة" بالمرصاد لما حقّقه من مكتسبات وأنها غير مستعدة للقبول بأبسط التنازلات ولا للتفريط في امتيازاتها مهما كانت صغيرة وجزئية. لقد بدا واضحا وبصفة مبكّرة أنّ كلّ الأجهزة والمؤسسات والفعاليات اتفقت على ضرورة العمل بكل جد وتفان من أجل غلق ذلك القوس المزعج قوس الثورة. وجرت سلسلة طويلة جدا من المحاولات والأعمال في هذا الاتجاه. ولئن تطلب الأمر وقتا أطول مما كانت تريده الثّورة المضادّة فإنّها تحلّت بالصّبر ولم تضيّع ولو لحظة كما لم تفرّط في أبسط فرصة من أجل أن تستعيد مساحات متتالية ممّا خسرته لفائدة الثّورة والشّعب.

ففي مرحلة أولى اضطرّ الشّعب التّونسي إلى القبول – رغم أنفه – بالتنازل عن مطالبه الاقتصادية والاجتماعية بعد أن يئس من حلّ معضلة البطالة وبشكل عام من الحصول على التنمية. ثم وفي مرحلة لاحقة رضخ لتحمّل غلاء المعيشة وتدهور المقدرة الشرائية وتردي الخدمات العامة بعد أن احتج كل شتاء طيلة سنوات ما بعد الثورة بلا طائل. وأخيرا وجد نفسه مكرها على القبول بالتنازل عن المكسب الوحيد

> **لا يزال مجمل النشاط الاقتصادي تحت سيطرة أقلية من السماسرة والمضاربين، أقلية فاسدة ومرتبطة بالخارج لا يهمها غير تحقيق الأرباح على حساب الوطن والشعب**

الذي ناله من الثورة وهو مربع الحريات. هكذا تبدو لوحة الحصيلة في مجملها. أمّا إذا غصنا في تفاصيلها كان المشهد مروّعا على جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية والقيمية.

الحصيلة الاقتصادية

ثار الشعب التونسي على نظام بن علي لأنه لم يعد يحتمل العيش على تلك الصورة. لقد ملّ حالة البؤس والفقر والبطالة وكل مظاهر التهميش لأنّ النظام لم ينجح في تنمية البلاد وبناء اقتصاد متطور يحصّن البلاد ضد كل مظاهر التدخل الأجنبي والهيمنة ويلبّي حاجات المواطنين ويوفر لهم العيش الرغيد. ففي عهد بن علي تفكك النسيج الاقتصادي والصناعي جراء الاتفاقيات غير العادلة التي أمضاها مع الاتحاد الأوروبي (اتفاقية الشراكة) وتعطلت "ماكينة الإنتاج" وتراجع الاستثمار والادّخار وتدهورت إنتاجية القطاعات الأساسية، الصناعة والفلاحة والخدمات وغرقت البلاد في المديونية وفرضت الدولة سياسات التقشف على المواطنين الذين دفعوا من دمهم وعرقهم تبعات الأزمة العميقة التي تردت فيها البلاد.

كانت هذه الأوضاع إلى جانب انعدام الحريات واستشراء الفساد هي الدافع الأساسي لاندلاع انتفاضة يوم 17 ديسمبر والأيام الموالية. لقد خرج الشباب إلى الشارع ثم التحقت به بقية الشرائح الشعبية مطالبين "بالشغل وبالخبز وبالحرية وبالكرامة والعدل والمساواة". وظل ينتظر بعد فرار بن علي وسقوط النظام أن تتحقق آماله وأمام محاولات الالتفاف من قبل القوى الرجعية التي حلّت محلّ نظام بن علي استمر الشعب التونسي في النضال كل شتاء من كل سنة للضغط من أجل افتكاك حقوقه. لكن وللأسف لم يتحقق له شيء من ذلك بل ازدادت أوضاعه سوءا بالنظر إلى الخراب الذي لحق بالاقتصاد التونسي. ولا غرابة في ذلك ما دام مجمل النشاط الاقتصادي تحت سيطرة أقلية من السماسرة والمضاربين، أقلية فاسدة ومرتبطة بالخارج لا يهمها غير تحقيق الأرباح على حساب الوطن والشعب. لذلك استمرت الأزمة بل واشتدت وشملت كل الميادين ودخلت كل المؤشرات المناطق الحمراء. فالمالية العمومية في أسوأ حالاتها وبشكل لم يعرفه الاقتصاد من قبل. عجز الميزانية وعجز ضخم في الميزان التجاري وصعود جنوني للديون الخارجية والداخلية (حوالي 140 مليار دينار) وتراجع نسب الاستثمار والادخار والتصدير وانهيار الدينار مقابل العملات الكبرى وارتفاع نسبة التضخم. ومن المنتظر أن تساهم حالة العزلة التي عليها النظام اليوم على المستوى الدولي في انسداد آفاق الاقتراض الأمر الذي سيداويه قيس سعيد بالسماح للبنك المركزي بتسليف الخزينة العامة للدولة أي الدخول في دوّامة طباعة العملة. ومعلوم أنّ هذه العملية ستفتح الباب على كل المشاكل المالية والاقتصادية.

> **ازدادت المقدرة الشرائية لعموم المواطنين وخاصة العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل تدهورا نتيجة ارتفاع الأسعار حيث بلغت نسبة التضخم في وقت من الأوقات أكثر من 10%**

الحصيلة الاجتماعية

هذه النتائج الاقتصادية أدّت إلى تفاقم المشاكل والأمراض الاجتماعية القادمة وظهور مشاكل وأمراض جديدة. لقد ارتفعت نسبة البطالة (حتى إذا قبلنا بالأرقام الرسمية) إلى أكثر من 15.8% (الثلاثي الثالث من سنة 2023 حسب معهد الإحصاء) وهي نسبة مجانبة للحقيقة بكثير وتوسعت دائرة التهميش والفقر (أكثر من 20% في تصريح لوزير الاقتصاد سنة 2020). وازدادت المقدرة الشرائية لعموم المواطنين وخاصة العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل تدهورا نتيجة ارتفاع الأسعار حيث بلغت نسبة التضخم في وقت من الأوقات أكثر من 10% (8.1% في ديسمبر 2023). وعرفت كل الأمراض الاجتماعية الأخرى تسارعا وانتشارا بدءا من الهجرة المنظّمة وغير المنظّمة ناهيك وأنّ تونس أصبحت الثانية عربيا، بعد سوريا التي تمزقها الحرب الأهلية، في هجرة الأدمغة (قال الوزير السابق فوزي عبد الرحمان أنّ ما بين 55 و60 ألفا من أصحاب الشهائد يغادرون البلاد سنويا بحثا عن الشغل). وترتفع الأرقام إلى مستويات أكبر بكثير بالنسبة إلى بقية الشرائح الاجتماعية من العاطلين عن العمل وشباب الأحياء الشعبية والأرياف المهمشة. وقد بلغت حركة "الحرقة" ذروتها في صائفة 2023 الماضية.

ومن جانب آخر فقد بلغت نسبة الجريمة والجريمة المنظمة معدلات غير مسبوقة فيما سجلت دفاتر المحاكم معدلات عالية في حالات الطلاق كمظهر من مظاهر الأسرة والمجتمع. وانتشرت الأمراض العقلية وتشير الأرقام إلى أنّ أكثر من نصف التونسيين من كل الأعمار مصابون بمرض الاكتئاب و"الستراس".

ينضاف إلى كل ذلك في السنتين الأخيرتين فقدان طائفة من مواد الاستهلاك الأساسية مثل الخبز والعجين ومشتقاته والحليب والسكر والقهوة وقائمة واسعة من الأدوية وغيرها. وقد دخلت إلى تقاليد المستهلك التونسي عادة الوقوف في "الصف" لاقتناء حاجاته الأساسية. وحتى في هذه الحالة لم تتحمل الدولة مسؤوليتها في تنظيم عملية التموين المنظمة le rationnement مما زاد في أتعاب المستهلك. ولا يمكن أن ننسى الإشارة إلى ما بلغته الخدمات العامة الإدارية والصحية وفي النقل والسكن من تردي خاصة في المدن الكبرى حيث بات التنقل جحيما لا يطاق وأسعار الأكرية في غير متناول عموم الناس والمستشفيات غير قادرة على استيعاب طالبي خدماتها.

في كلمة فإنّ حصيلة أكثر من عشر سنوات بعد الثورة على هذا الصعيد، كما على غيره، تراجعت أشواطا أقل ممّا كانت عليه الأوضاع قبل اندلاع الثورة. ولا تبدو المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية وتوجهات قيس سعيد قادرة على تقديم أبسط الإجابات بل الأرجح أنّ الوضع ماض باتجاه مزيد التعقيد. ومن المتوقع مثلا أن تزداد أزمة الحبوب والأدوية ومواد أخرى كالسكر والقهوة وغيرها حدة طيلة سنة 2024 وربما للسنوات القادمة في ظل عجز الميزانية والارتفاع المرتقب للتضخم وحالة الجفاف. وبطبيعة الحال سيدفع المواطن من جلده فاتورة هذه الاختيارات الفاشلة.

> ككل المنقلبين والرجعيين لم يكشف قيس سعيد عن كل نواياه دفعة واحدة بل توخّى أسلوب "التقسيط" الأسلوب الأكثر فعالية في المغالطة والتضليل

الحصيلة السياسية

وهي بمعنى ما الأسوأ والأخطر ذلك أنها سجلت محو أثر الثورة محوا تاما والقضاء المبرم على ما أمكن للشعب التونسي أن يحققه في ثورة 2010 – 2011.

يتفق الجميع في تونس، وحتى خارجها، أنّ الثورة لم تتقدم إلاّ في الجانب السياسي وحققت للشعب التونسي مساحة واسعة من الحرية كانت في وقت من الأوقات تبدو أشمل وأعمق مما تحقق لشعوب عريقة في النضال السياسي مثل الشعب الفرنسي وشعوب أوروبا عموما. ورغم ما حيك من مؤامرات ومناورات بدءا من لجنة عياض بن عاشور وصولا إلى التحالف بين الغنوشي والباجي فإنّ الشعب التونسي واصل النضال من أجل تعميق نتائج الثورة مستفيدا من فضاء الحرية الذي خُيّل للجميع في وقت من الأوقات أنه بات مكسبا راسخا وغير قابل للانتقاص أو التراجع. غير أنّ موازين القوى لم تسمح بتجاوز الحد الذي بلغته ثمار الثورة. وبطبيعة الحال استمرت البرجوازية بكل فصائلها وشرائحها وتعبيراتها السياسية والإعلامية والدعائية في العمل علنا وسرا على التضييق على المكتسبات باتجاه غلق قوس الثورة والعودة إلى ما كانت عليه الأوضاع قبل 2010.

لقد استغلت البرجوازية حالة العجز الذي كانت عليه النسخة الجديدة من السلطة في تونس، النهضة والنداء خاصة، في ما يمكن تسميته "الدولة الفاشلة" لتدفع باتجاه تعفن الأوضاع العامة وتعفن الديمقراطية التونسية. وكان لها ما أرادت حتى اكتملت شروط إزاحة هذه المنظومة، بشكل ديمقراطي وعبر صندوق الاقتراع، واستبدالها بنسخة مغمورة غامضة ومغامرية لا تستند لا إلى تاريخ نضالي ولا إلى برنامج ولا إلى حضور في الساحة، النسخة الشعبوية بقيادة قيس سعيد. لقد تسلل قيس سعيد إلى الحكم في شبه غفلة من الجميع. ومنذ مجيئه إلى قصر قرطاج (الذي تعفف عن سكناه في البداية) بدأ يخطط إلى عملية انقلاب تام وعميق. وظل يراقب نضوج الأوضاع ليحدد ساعة الانقضاض على المنظومة وإعلان ساعة الشروع في تفكيكها. وكان ذلك يوم 25 جويلية 2021 تاريخ حل البرلمان وإعلان الانقلاب على مؤسسات الدولة.

وككل المنقلبين والرجعيين لم يكشف قيس سعيد عن كل نواياه دفعة واحدة بل توخّى أسلوب "التقسيط" الأسلوب الأكثر فعالية في المغالطة والتضليل. ولكن بعد سنتين ونيف من مسار الانقلاب انكشفت الحقيقة كاملة. فقد تمّ هدم منظومة الحكم التي أقامتها الثورة – بكل ما فيها من إيجابيات ومساوئ – وبنى بدلا عنها منظومة جديدة من حيث الهيكلة والصلاحيات جوهرها وضع أسس نظام الحكم الفردي المطلق. لا فائدة في استعراض كل تفاصيل الإجراءات التي اتخذها في المرسوم 117 في 22 سبتمبر 2021 وترسانة المراسيم والأوامر التي أصدرها لينظم بها عملية تفكيك أجهزة الدولة وحتى أجهزة تعتبر مستقلة عن السلطة التنفيذية مثل الهيئات الدستورية والمجلس الأعلى للقضاء الخ...

لقد أدى هذا المسار إلى استصدار دستور جديد على المقاس وضع أسس الحكم من وجهة نظر قيس سعيد، ولا فائدة في التذكير بالفضائح التي واكبت صياغة هذا الدستور ويكفي الاطّلاع على تصريحات الصادق بلعيد لمعرفة التفاصيل. كما أثمر برلمانا جديدا ومجالس محلية وقريبا ستنضاف مجالس جهوية وأقاليم، كما سيتوسع نطاق الشركات الأهلية ليكتمل المشهد وليمرّ قيس سعيد إلى نيل ولاية جديدة على رأس الدولة.

من جانب آخر تتضمن الحصيلة محو كل الحقوق والحريات العامة تقريبا ويشهد على ذلك عدد المحاكمات وكثرة ملفات "التآمر على أمن الدولة" والقضايا بسبب "فعل موحش ضد الرئيس" أو على أساس المرسوم 54 سيء الذكر. ويجري الآن العمل على مراجعة قانون الجمعيات والأكيد أنّ قانون الأحزاب سيتلوه. كما يجري التحرش بالاتحاد العام التونسي للشغل والعمل في الخفاء على تفجيره من الداخل وعزل القيادة الحالية أو على الأقل بعض الرموز المطلوب رأسهم. وبطبيعة الحال في مثل هذا المناخ لا يمكن أن تبقى الحريات الفردية بمنأى عن الهجوم والاستهداف.

في كلمة عدنا إلى ما قبل نقطة الصفر أي إلى أوضاع ما قبل ديسمبر 2010.

> لقد غادرت القوى الثورية الحلبة فعلا ولم تعد قوة وازنة في الصراع الجاري الآن على الساحة ولكن هذا التقهقر ليس غير نكسة ظرفية

شدة وتزول

علّمنا تاريخ الشعوب وتاريخ الثورات على وجه التحديد أنّ مسارات الثورة متعرجة وغير مستقرة ولا يمكن أن تسير في خط مستقيم. فالعملية تحكمها قواعد بل قوانين تسيّر الصراع بين الأقطاب الكبرى. بين البرجوازية الرجعية (البرجوازية العميلة عندنا في تونس) وجماهير الشعب التونسي وخاصة الشرائح الكادحة.

فعلى قدر وعي ودرجة تنظيم كلا الطرفين ترتسم ملامح التغيير الممكن تحقيقه كلما اندلعت انتفاضة شعبية. ومعلوم أنّ البرجوازية التي تستند إلى خبرة طويلة وإمكانيات مادية وغير مادية اكتسبت مهارة عالية في الدفاع عن منظومتها السياسية ونظامها الاقتصادي والاجتماعي. صحيح أنّ إرادة الشعب لا تقهر، ومهما كان بطش بن علي فقد أجبرته الجماهير المنتفضة بعد شهر من المواجهة على الفرار. ولكن العبرة ليست في نيل النصر وإنما في المحافظة عليه. وقد أعطت التجربة التاريخية كما يقول ماركس "كان ما يتم الظفر به بنتيجة النصر الأول لا يصبح متينا ثابتا إلا بنصر ثان يحرزه حزب أكثر راديكالية وما إن كان يتمّ التوصّل إلى هذا وما كان يتحقق بالتالي ما كان ضروريا في اللحظة المعينة حتى كان الراديكاليون يغادرون الحلبة من جديد مع منجزاتهم"[2].

لقد غادرت القوى الثورية الحلبة فعلا ولم تعد قوة وازنة في الصراع الجاري الآن على الساحة ولكن هذا التقهقر ليس غير نكسة ظرفية تجري الآن تراكمات بما في ذلك تلك التي ينضجها قيس سعيد من حيث لا يشعر من شأنها أن تعيد "الراديكاليون" كما قال ماركس إلى مقدمة الأحداث. وإذا كانت أحداث الثورة قد أعطت البرهان على أنّ تطلعات الشعب التونسي وقواه الاجتماعية الأساسية (العمال خاصة) والسياسية (الأحزاب الثورية) لم تنضج بما فيه الكفاية كي تحقق ثورة ظافرة ليس فقط يوم قيامها وإنما بالخصوص على امتداد الأوقات اللاحقة فإنّ الديكتاتورية كما يقول مرة أخرى كارل ماركس "تعين على الإمبراطورية ذاتها أن تخلق الشروط والظروف التي كان لا بد في ظلها أن تبلغ هذه التطلعات حد النضج"[3].

ذلك هو الأمل والمأمول وتلك هي حركة التاريخ وتلك هي خاصيات مسار الصراع بين الثورة والثورة المضادة. ثورة فانتكاسة فثورة. أكثر من سبب وعامل يشير إلى أنّ الثورة في تونس آتية لا ريب لأنه وكما قال ماركس: "الحق في الثورة هو "الحق" الوحيد التاريخي فعلا الحق الوحيد الذي ترتكز عليه جميع الدول الحديثة بلا استثناء"[4].

هوامش

(1) الثامن عشر من برومير لويس بونابارت – كارل ماركس
(2) نفس المصدر. (3) نفس المصدر. (4) نفس المصدر

علي الجلولي

الأنظمة العربية وفلسطين:

الحقيقة عن التّواطؤ واللامبالاة

يتداول العالم منذ يوم العاشر من شهر أكتوبر الجاري صورا ومشاهد غاية في الوحشيّة والبربريّة، صورا صدمت الضّمير العالمي وخلقت تحوّلا غير مسبوق في توجّهات الرأي العالم العالمي الذي طالما وقع جزء منه ضحيّة المغالطات الصّهيونية المسيطرة على وسائل الإعلام والاتصال. صور أطفال وشيوخٍ وعجائز تحت الأنقاض، بشر متفحّم، جثث تحلّلت ونشرت الأوبئة والجوائح، ومؤخّرا أطفال ينامون تحت هطيل الأمطار التي اخترقت بيوت البلاستيك التي يقضون فيها ذروة فصل الشتاء. في خضمّ هذه الصور الموجعة يتساءل بعض السذّج منّا، أين الحكّام العرب؟ "ألا تهتزّ لهم قصبة"، كما قال الشاعر مظفر النواب؟

لماذا يتواطؤ الحكّام العرب؟

إنّ المسألة في تقديرنا ليست أخلاقية، بل هي سياسية ترتبط رأسا بطبيعة هذه الأنظمة منذ ولادتها إلى اليوم. إنّ أغلب الأنظمة القائمة هي تركِة من تركات الاستعمار المباشر الذي خضع له الوطن العربي إلى حدود النصف الثاني من القرن الماضي. ولأنّ أغلب البلدان لم تحقّق استقلالها الكامل والنّاجز، بل إن الاستعمار المباشر خرج منها وِفقا لاتفاقيّات تُرتّب الوضع الجديد وتضبط فيها الأدوار التي يمكن حوصلتها بتعويض الاستعمار المباشر بآخرٍ غير مباشر تمّ التنصيص بالتّصريح وبالتلميح عن بنوده وشروطه، كما تمّ تكبيل الأنظمة المنبثقة باتفاقيات اقتصادية وسياسية وثقافية تضمن تواصل المصالح القديمة. كما اختار الاستعمار القديم في عديد الحالات متربّعي العروش من عائلات عميلة وصنيعة لتلعب بالضّبط دور الكمبرادور أي الوكالة في الحفاظ على المصالح. كما اختار القادة الذين قبلوا الأدوار الجديدة وذلك لقطع الطريق أمام الحركات التحرّرية التي عرفت ذروتها خاصة بعد الحرب العالمية الثانية. وحتى الأنظمة الوطنية التي انبثقت عن حركة التحرّر (الجزائر تحديدا) أو عن انقلابات عسكرية خاصة في الشرق (مصر، سوريا، العراق، السودان) فإن انشغالاتها كانت في الأساس الحفاظ على كراسي الحكم عن طريق القوّة والاستبداد، وفشلت على العموم سواء في الاستحقاق الديمقراطي، وكذلك في الاستحقاق الوطني وعلى رأسه ما يهمّ القضية الفلسطينية التي كثيرا ما سوّقتها هذه الأنظمة على أنها "قضية الأمّة" و"القضية المركزية". ونحن لا نجانب الصّواب حين نقول أن هذه الأنظمة أساءت للقضية وللشعب الفلسطيني أكثر ممّا قدّمت لهما.

إنّ علاقة الأنظمة العربية اللاوطنية بالكيان الصهيوني هي علاقة ترتّبها الامبريالية وترعاها، فالكيان المحتلّ هو أداة للامبريالية في المنطقة لرعاية مصالحها وحراستها، والأنظمة العميلة تحمل نفس الطبيعة من جهة ارتباطها العضوي بالامبريالية والرأسمال الاحتكاري العالمي، لذلك فإن تحرّكها في علاقة بالقضية الفلسطينية هو "تحرّك محسوب ومراقب وموجّه من الخارج"، فحتى الاحتجاج أو اتّخاذ بعض الإجراءات المحدودة فالغرض منه امتصاص الغضب الداخلي لا غير. أمّا المساعدات الموجّهة إلى فلسطين في إطار الجامعة العربية، فالغرض الأصلي هو خلق طبقة طفيلية من رحم الحركة الوطنية الفلسطينية لربطها بالنظام الرسمي العربي، ويعتبر محمود عباس وزبانيّته وأجهزة حُكمه المحلي الذي لا يتجاوز عتبة مكتبه في رام الله، نموذجا للزبونية التي ساهمت الأنظمة العربية في خلقها تماما مثلما صار معها في بدايات تشكلها في إمارات ودول مصطنعة من قبل مطابخ القرار الاستعماري الذي قسّم المنطقة وشكّلها وركّبها بما يخدم مصالحه التي ليست سوى وضع يده على آبار النفط ومعابر البحر التي وضع في قلبها الكيان الصهيوني ليمنع شعوب المنطقة من الوحدة والتحرّر. من هذه الزاوية وانطلاقا من هذا الفهم نعي موقع الأنظمة العربية من الصراع الفلسطيني الصهيوني والعربي الصهيوني، فحتّى الأنظمة التي لها أراضي محتلّة (لبنان وسوريا) فإنها غير معنيّة بتحريرها، فقط الشعوب وحركاتها التحرّرية من اضطلع ولا يزال بذلك.

لكن التواطؤ بلغ ذروته!

يتساءل الشارع العربي عن سرّ هذه اللامبالاة رغم هول العدوان الذي سمّاه كل العالم حرب إبادة، ورغم قيام عديد الأنظمة في العالم بتحرّكات نوعية من غلق السفارات في جنوب إفريقيا وكولومبيا إلى رفع الدّعوى الشهيرة أمام محكمة العدل الدولية التي أصدرت حكما تحضيريا دون ما تطمح إليه الشعوب التواقة إلى العدل، ها هي الشيلي وجنوب إفريقيا ترفع دعوى جديدة أمام المحكمة الجنائية الدولية، وأهمية هذه الدعاوي هي في محاصرة آلة الدمار الصهيونية ورفع "لا" كبيرة في وجهها وأن العدو المحتلّ لن يفلت من العقاب ولو بعد حين. في المقابل من ذلك يواصل النظام الرّسمي العربي السّبات والصّمت الذليل، فحكومة الأردن تمدّ العدو بحاجياته من الخضر والغلال في الوقت الذي يموت فيه الفلسطينيّين جوعا، ونظام العمالة في الإمارات يمدّ العدوّ بالأدوية والمساعدات المالية والمادية بكلّ سخاء، وتفتح البحرين أرضها وجوّها للعدوان على اليمن لأنه فتح النار على الصّهاينة وأسيادهم الأمريكان والأنجليز، ويواصل نظام السّيسي غلق معبر رفح وراجت مؤخّرا أخبار مفادها سرقة الإعانات الموجّهة إلى الفلسطينيّين (سيارات إسعاف، أدوية، مؤونة...). وفيما يُقتل الشعب المسالم في غزّة والضفّة والقدس والدّاخل المحتل، لم تُغلق أي سفارة صهيونية في أيّ من الأقطار المطبعة (المغرب، مصر، الأردن، الإمارات، البحرين..)، وبخلاف برلمانات اليمن، العراق وليبيا، فإنّ بقية البرلمانات بلع نوابها المعيّنون ألسنتهم كي لا يصدروا قوانين تجرّم التطبيع مثلما فعل برلمان الأحرار في جنوب إفريقيا.

لقد وصل الصّمت والخضوع ذروته، فحكّامنا يتصرّفون وكأنّ ما يجري في فلسطين يجري في عالم آخر. لقد سقطت ورقة التّوت عنهم جميعا، وبان للمرّة الألف طبيعة الجامعة العربية كمكتبٍ للعجز والفشل، فحتى بيانات التنديد والإدانة التي ميّزت هذه الجامعة منذ تأسيسها كفّت عن الصدور، والاجتماعات وقمم الخطب و"العياط" اختفت.

وحتى نظام الجزائر التحق بجوقة الصّمت

لم يُخف العديد من المتابعين حيرتهم من صمت نظام الجزائر الذي طالما ادّعى أنّه سليل الثورة الجزائرية المظفّرة. لقد كان خطاب النظام الجزائري مثل خطاب الأنظمة القوميّة (العراق وسوريا) خطابا مختلفا عن بقيّة الأنظمة، وقدّمت الجزائر في الأطر الدّولية والإقليميّة مواقف على العموم تحُوز الحدّ الأدنى من التعاطف مع القضية الفلسطينيّة. لكن صوتها خبا هذه المرّة، فالنظام منشغل بترتيب مستقبل الحكم وبالصّراع مع النظام المغربي المسنود امبرياليًّا وصهيونيًّا. فرغم وضوح الاستهداف الذي يطال الجزائر بلدا ونظاما وذلك لاستكمال وضع اليد على المنطقة في إطار صراع دولي متصاعد، وفي القوت الذي من المفترض أن يتصرّف النظام الجزائري بما يعمّق تمايزه مع أنظمة التطبيع والعمالة، نجده يخيّر الصّمت ويؤثر السّلامة، ولم يكتف بذلك، بل فرض على الشّعب الجزائري صمت المقابر، فلأوّل مرّة يصمت الشارع الجزائري الهادر أمام الجرائم الصهيونية في فلسطين. لقد تحرّك في بداية العدوان لكن السلطة تدخلت بقوّة مثلها مثل نظام مصر مستعملة نفس الحجّة، إن النظام يقوم بالواجب، والواجب كما هو واضح للعيان هو الصّمت والتواطؤ. إن النظام الجزائري لا يفكر الآن إلّا في ما يهمّ كرسي الحكم وترتيب العلاقات مع القوى المسيطرة على المنطقة خاصة بعد فشل انتزاع مقعد في فضاء "بريكس". لقد فقد الشعب الفلسطيني هذه المرّة مساندا من الحجم الهام هو الجزائر التي اضطلعت بدورها حكومة جنوب افريقيا.

إن حركة المساندة في الوطن العربي ظلّت على العموم ضعيفة ومحدودة حتى عند الجماهير وذلك بسبب القمع والتواطؤ من جهة، وبسبب حالة الارتباك وهبوط المعنويات لدى الشعوب وحركاتها الوطنية والتقدمية في هذا الظرف الدقيق الذي تمرّ به القضية المركزية للمنطقة، وهو وضع لا يستفيد منه إلّا الحلف الثلاثي المعادي للشعوب وهو حلف الكيان الصهيوني والامبريالية والرجعية العربية والإقليمية.

مرتضى العبيدي

إفريقيا... صراع القرن الـ21 بين القوى العظمى

(الجزء الأول)

خلال العقد الأخير، شهدت إفريقيا عودة قوية إلى ظاهرة الانقلابات التي عرفت بعض الخفوت خلال العقدين السابقين، ممّا أعطى الانطباع أنّ القارة الإفريقية التي تكاد تُعرّف بكونها موطن الانقلابات هي في طور التعافي والتطبيع مع الأنظمة المدنية القائمة على دساتير وتقاليد التداول السلمي الى غير ذلك. ذلك أن إفريقيا شهدت منذ سنة 2012 ما لا يقل عن 45 انقلابا عسكريا أو محاولة انقلابية، أي بمعدل 4 انقلابات سنويا، وهو المعدل الذي حافظت عليه في العشريّات التالية للاستقلالات الشكلية. إذ تشير الإحصائيات إلى أن إفريقيا شهدت منذ ستينيات القرن الماضي ما لا يقل عن 200 انقلابا جدّت في 90 بالمائة من البلدان الإفريقية، أي بمعدل انقلاب كل 55 يوم تقريبا. وسجّلت بلدان غرب إفريقيا أكبر عدد منها بنسبة 44.4% من المجموع.

لكن اللّافت للانتباه أن خطابات قادة الانقلابات الأخيرة في مالي، وبوركينا فاسو، والنيجر، وجميعها من المستعمرات القديمة لفرنسا اتّسمت بنبرة عالية مناهضة لهذه الدولة الاستعمارية السابقة، مطالبة إيّاها بالخصوص بسحب قواتها العسكرية المتمركزة بعدُ في هذه البلدان بدعوى مساعدتها على التصدّي لظاهرة الإرهاب المستشرية في بلدان الساحل والصحراء، ممّا جعلها تُحظى بنوع من التعاطف الشعبي، بغضّ النظر عمّا آلت وستؤول إليه نتائجها في قادم الأيام.

فلماذا تُستهدف فرنسا بالذات؟ هل يعني ذلك أنها القوة الاستعمارية الوحيدة في القارة الإفريقية أم يدخل ذلك في إطار صراعها مع قوى أخرى تراهن على الفوز بإفريقيا باعتبار ما تزخر به من إمكانيات بشرية وطبيعية ومواقع استراتيجية حاسمة؟

فرنسا: من الاستعمار المباشر إلى العهد الاستعماري الجديد

والمعلوم أن الإمبريالية الفرنسية التي هزمتها النازية في عقر دارها في الحرب العالمية الثانية اضطرّت إلى الاعتماد على أفريقيا وثرواتها الهائلة البشرية منها والطبيعية: المواد الخام والموقع الجيوستراتيجي، لإيجاد مكان لها إلى جانب القوى الإمبريالية الكبرى الأخرى. خلال تلك الفترة، عندما بدأت شعوب العالم المستعمرة، التي كانت تقاتل أيضًا ضد الوحش النازي، في طرح مشكلة تحرّرها من الهيمنة الأجنبية، نزل الجنرال ديغول في برازافيل عام 1944 ليرسم الحدود ويذكّر بأن الارتباط بين فرنسا ومستعمراتها "نهائيٌ"، وليرفض أي إمكانية للتطور خارج "الكتلة الفرنسية" وأي نوع من الدساتير يفضي إلى شكل من أشكال الحكم الذاتي. وفي عام 1958، عاد ديغول مرة أخرى إلى برازافيل ليقترح إطارًا رسميًا للحفاظ على الإمبراطورية الفرنسية من خلال ما أسماه "وحدة المصير" التي لم تكن تعني سوى استبدال الاستعمار المباشر بإقامة منظومة الاستعمار الجديد التي كانت في عديد جوانبها أشدّ وطأة على شعوب القارّة.

وفي الواقع، لم تكن الاستقلالات المصطنعة لعام 1960 سوى نسخة مقنّعة لما اقترحه ديغول في برازافيل سنتان قبل ذلك، حيث أبقت بروتوكولات "الاستقلال" على اليد الطّولى لفرنسا في كل ما يتعلق بحياة تلك الشعوب ومصائرها. إذ أن تلك الاتفاقيات، التي تمثل الإطار القانوني للعهد الاستعماري الجديد الذي لا يزال ساريًا، تتيح لفرنسا المصادرة التلقائية لاحتياطياتها المالية بالفرنك الأفريقي وعواقب ذلك، وحقها في وضع يدها على أي مواد خام يتم اكتشافها في البلاد، والأولوية للمصالح الفرنسية والشركات في العقود العامة والمناقصات العامة، والواجب الحصري لتوريد المعدات العسكرية وتدريب العسكريين، والالتزام باستخدام اللغة الفرنسية كلغة رسمية للبلاد والتعليم، وضرورة موافقة فرنسا قبل إقامة علاقات عسكرية مع أي دولة كانت، ونشر قوات عسكرية في العديد من دول القارة. وحتى اليوم، توجد خمس قواعد دائمة للجيش الفرنسي في إفريقيا تحتضن قوة عسكرية قوامها 3000 جندي (جيبوتي، أبيدجان، ليبرفيل، داكار). تضاف إليها "القوات المسلحة لمنطقة جنوب المحيط الهندي" (FAZSOI) المتمركزة في جزيرتي "ريونيون" و"مايوت" بقوة عاملة تبلغ 1900 جندي. وتسمح هذه القواعد الدائمة و"القواعد المؤقتة" مثل "برخان" التابعة لـ "العمليات الخارجية" (OPEX) بإقامة شبكة من منطقة الساحل إلى القرن الأفريقي. ويوجد ما يقرب من 10 آلاف جندي فرنسي متواجدين بشكل دائم في القارة، ممّا يجعل فرنسا الدولة التي لديها أكبر عدد دائم من الجنود في أفريقيا.

المصالح الاقتصادية للشركات الفرنسية متعددة الجنسيات في إفريقيا

إن الإمبريالية هي في المقام الأول واقع اقتصادي قبل أن تكون ممارسة عسكرية. فالأول هو الأساس المادي والسبب الحقيقي للثاني. فالاستراتيجية العسكرية الفرنسية في أفريقيا تهدف بوضوح إلى الدفاع عن المصالح الاقتصادية الفرنسية. إذ يؤكد الخطاب المتكرّر لقادة فرنسا على التوترات الدولية المرتبطة "بالإمدادات الاستراتيجية" و"المنافسة المتزايدة مع البلدان الناشئة" في قارة غنية "بالمواد الأولية الخام وموارد الطاقة" التي تشكل "ثروة حيوية للاقتصاد العالمي وهو ما يفسر نشر فرنسا لقواتها العسكرية في إفريقيا، من أجل حماية شركات توتال، وبولوريه، وبويج، وفينشي، وداسو، ومطارات باريس وسافران وغيرها (Total, Bolloré, Bouygues, Vinci, Dassault, Aéroports de Paris, SAFRAN, etc.).

التعويل على العملاء

وفي مواجهة الاستقلالات الزائفة لعام 1960، لم تستسلم الشعوب الإفريقية قطّ، بل إن نضالها ومقاومتها للإمبريالية الفرنسية يرتبط ارتباطا وثيقا بالنضال ضد أتباع فرنسا، أي العملاء الذين وضعتهم في السلطة في أفريقيا لمراقبة مصالحها وحمايتها. إن الإطاحة برؤساء الدول الذين لا يؤيّدونها والسعي إلى تعيين عملاء مخلصين لها، كان ولا يزال السلوك الدائم للإمبريالية الفرنسية. هكذا اغتالت فرنسا في توغو سيلفانوس أوليمبيو لتضع عميلها إياديما مكانه.

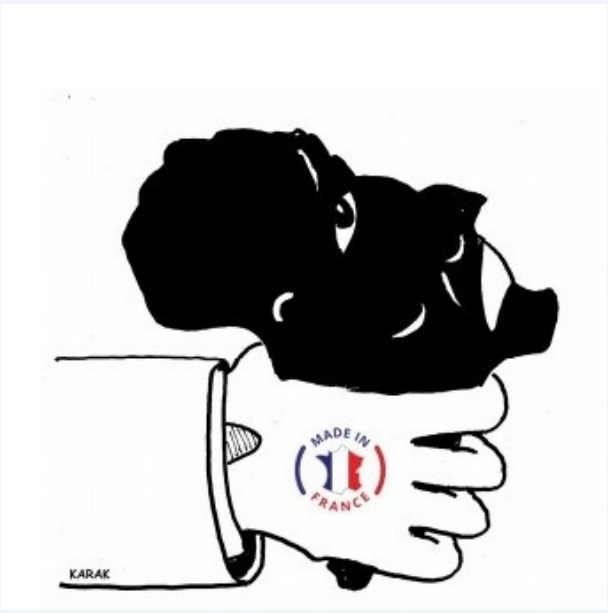

وفي بوركينا فاسو، اغتالت توماس سانكارا، وفي ساحل العاج أطاحت بلوران غباغبو لتعيين الحسن واتارا، وكيلها المعتمد، مكانه؛ والأمر نفسه حدث في ليبيا مع الإطاحة بالعقيد القذافي واغتياله.

الشعوب تقاوم

في مواجهة تصرفات الإمبريالية الفرنسية هذه، ينمو الوعي المناهض للإمبريالية ويتطوّر بطريقة متسارعة. ولا بد من القول إن ما يساعد على ذلك هو تطور الوعي الرافض لمختلف أشكال الهيمنة والقمع في جميع أنحاء العالم. وعلى مستوى الشباب الأفريقي في ما يسمى بأفريقيا الناطقة بالفرنسية، اتّخذت المعركة ضد الفرنك الإفريقي جوانب مذهلة من خلال المسيرات والاحتجاجات. وقد نجحت هذه النضالات اليوم في كسب تأييد جزء من البرجوازية الكبرى في أفريقيا، والتي تتعارض مصالحها مع تصرفات الإمبريالية الفرنسية. وهذا هو أصل إنشاء عملة منظمة التعاون الاقتصادي لدول غرب إفريقيا التي تحاول فرنسا نسفها مع وكيلها الحسن واتارا.

وفيما يتعلق بفرض اللغة الفرنسية كلغة رسمية للمستعمرات الفرنسية السابقة، فإن معارضة هذا الأمر تتزايد، والشعوب تعلم أنه لم يتمكّن أي شعب من التطور باستخدام لغة شعب آخر، ويتمّ اليوم اتخاذ مبادرات في كل مكان من إفريقيا لوضع حد لهذه المشكلة، لهذه البدعة التاريخية.

وفيما يتعلق بالقواعد العسكرية الفرنسية، فإن معارضة الشعب تزداد شراسة. بعد اغتيال العقيد القذافي، قامت الإمبريالية بملء منطقة الساحل بالإرهابيين من أجل إيجاد فرصة لترسيخ وجودها هناك. ولهذا السبب، أرسلت قواتها إلى مالي لمحاربة الجهاديّين. وبعد تسع سنوات، أدرك الشعب المالي الخداع وأطرد القوات الفرنسية من مالي بدعمٍ هائل من جميع الشعوب الإفريقية. واليوم، تتجوّل قوات "برخان" بحثا عن مستقرّ جديد لأنها مرفوضة من قبل الشعب الأفريقي الذي لم يعد يريد وجود قوات أجنبية على أراضيه. واضطرّت فرنسا تحت الضغط الشعبي لسحب قواتها في كل من بوركينا فاسو والنيجر في نهاية العام المنقضي. (يتبع)

منذر خلفاوي

شعوب الاكوادور تعاني من تبعات حرب مافيا المخدرات

انفلات أمني غير مسبوق

تصاعدت أحداث العنف المسلح منذ بداية شهر جانفي بين عصابات تهريب المخدرات ممّا سيؤدّي إلى انعكاسات سياسية واقتصادية على الإكوادور، فالأزمة الأمنية المتواصلة منذ شهور تفاقمت مؤخّرا إثر هروب قائد إحدى العصابات من السّجن وإعلان حالة الطوارئ في البلاد يوم 8 جانفي ما أدى إلى ارتكاب جرائم عديدة في أغلب المدن وهروب قائد عصابة أخرى لم يمر ثلاثة أيام على إيقافه مع أربعين سجين حقّ عام.

لقد وقع تسجيل أعلى مستوى من الأعمال الإجرامية في عشرين ولاية من بين الـ24 بإحراق السيارات وتفجير القنابل واختطاف عناصر من البوليس واحتجاز حرّاس السجون وعمليات نهب، ووصل الأمر حدّ السيطرة على إحدى القنوات التلفزية بمدينة قواياكيل، وصاحب ذلك حملات عبر شبكات التواصل الاجتماعي زادت في ترهيب المواطنين الذين باتوا يشعرون أن الوضع منفلت وغير متحكَّمٌ فيه، وبادرت الحكومة في إصدار مرسوم يعتبر أن الصراع المسلّح يتطلب تدخّلا للجيش للتصدي للمجموعات الإرهابية.

جذور الموضوع

تمثّل تجارة المخدّرات وتهريبها مصدر ثروة عصابات المافيا التي تتنافس من أجل السيطرة عليها وهو صراع يقابل بين زعماء وقادة مكسيكيين وألبان تضمّ كلّ منها آلاف العناصر وتدرّ عمليات التهريب مليارات الدولارات. وكدليل على ذلك يمكن ذكر أهم حادثة ديوانية على الإطلاق تمت بإسبانيا تمثلت في حجز 9,5 طن من الكوكايين مخبّأة في حاويات غلال الموز. وتمثّل هذه التجارة ما بين 1 و5 بالمائة من الناتج الداخلي الخام للاكوادور، أي ما يعادل 3.5 مليار دولار في السنة.

لقد كانت من بين تبعات أزمة الكوفيد تباطئ الاقتصاد وتدهور المقدرة الشرائية للمواطن استغلّته مافيا المخدرات بتشغيل الأطفال مقابل 50 دولار في الأسبوع وهو ما يفوق الأجر الأدنى. كما برزت ظاهرة ابتزاز العائلات والمؤسّسات والتجار باستعمال التهديد وعمليات الاختطاف مقابل دفع فِدْية مالية، كما تضاعف عدد المساجين ثلاث مرات (من 13 ألف سنة 2008 إلى 39 ألف سنة 2023).

إن السياسات النيوليبرالية للحكّام ضاعفت معاناة الشعب، وهو ما نتج عنه احتجاجات اجتماعيّة سنة 2019 ذهب ضحيّتها عشرة قتلى وأكثر من ألف وثلاثمائة جريح، وإضراب الـ18 يوم في جوان 2022 اعتُقل على إثره ألفيْ مضرب. وقد قلّصت الحكومة من ميزانيات وزارات العدل والأمن والمجلس الأعلى لمراقبة المخدرات مقابل دعم التجسّس واختراق الحركات الاجتماعية. لقد اخترقت عصابات الاتّجار بالمخدرات المؤسسات البرجوازية من بوليس وجيش والجهاز التنفيذي والإعلام وأوساط الأعمال في ظلّ حكومات كل الرؤساء من كوريا وموريرنو ولاسو حتى اليوم.

سياسة الأحزاب البرجوازية وموقف القوى الثورية

إن التصريح بوجود صراع مسلّح وضرورة مقاومته بالسّلاح جعل المواطن الخائف والمرعوب يقبل بما تقترحه الحكومة من تدابير تحت شعارات الوحدة الوطنية والدفاع عن الوطن التي تتخفّى وراءها في الحقيقة لتمرير سياسة نيوليبرالية تستهدف حقوق الطبقة العاملة وشعوب الاكوادور. كما تتّفق الأحزاب البرجوازية على ضرورة الترفيع في سعر المحروقات لتمويل الحرب على عصابات تهريب المخدرات وضرورة التّفويت في استثمار المناجم لرؤوس الأموال العالمية وتفعيل مرونة الشغل، وهي بذلك ترضخ لإملاءات الامبريالية الأمريكية.

أما بالنسبة للقوى الثورية فهي تدين أعمال العنف الإجرامية المافيوزية وتطالب بضمان أمن وحياة المواطنين ووحدة الشعب لمجابهة الأوضاع الصعبة وتنظيم التضامن لحماية الأحياء ومواقع العمل، وتدعو الحكومة إلى حماية المستشفيات والخدمات العمومية، كما تقترح إجراءات عاجلة في مجالات الأمن والصحة والتعليم والعمل بضخّ التمويلات للمؤسسات المعنية وإيقاف تسديد الديون لهذه السنة وتطهير قوات الأمن ودعم الاستخبارات لضرب العصابات وإعادة التحكم بالسجون والتصدي لتبييض الأموال وحماية الحدود. كما تقوم القوى الثورية بالدعاية في صفوف الشعب لتوضيح أن من يقود عصابات المخدرات ليسوا قادة العصابات بل هم في المراكز العليا للدولة ويجب الكشف عنهم ومحاكمتهم.

جريدة يصدها حزب العمال
ISSN ردمد 2421 - 223
البريد الالكتروني: sawt.echa3b@gmail.com
الموقع: https://www.sawt-achaab.tn
الفايسبوك: https://www.facebook.com/sawtcha3b